٢,٨٪ زيادة فى التصدير لأوروبا فى ٦ أشهر من الشراكة الأوروبية

مستثمرون: الزراعة تملك فرصاً أكبر والقيمة المضافة مشكلة الصناعة

كتب - ناجى عبدالعزيز وياسمين كرم:

أجمع خبراء اقتصاد ومستثمرون على أن قدرة الاقتصاد المصرى على تعظيم استفادته من اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، تتوقف على قدرته على تحديث وتطوير طاقاته الإنتاجية الأمر الذى يكفل له تخفيض تكاليف الإنتاج.

كما أجمع الخبراء والمستثمرون على أن القطاع الزراعى المصرى يمثل القطاع الوحيد القادر على تحقيق طفرة تصديرية كماً ونوعاً للسوق الأوروبية.

وكان أول تقرير رسمى صادر حول تقييم أداء الصادرات المصرية لأوروبا بعد توقيع الاتفاق، قد سجل زيادة تصديرية بنسبة ٢,٨٪ فقط بعد مرور أول ستة أشهر على توقيع الاتفاق.

فى المقابل تخوف الخبراء من التأثيرات السلبية على الاقتصاد المصرى خاصة الاستثمارات والصادرات بعد انضمام ١٠ دول جديدة للاتحاد الأوروبى.

وقال الدكتور نادر رياض رئيس الجانب المصرى لمجلس الأعمال المصرى الألمانى إنه من المهم قبل الحديث عن طفرة تصديرية ناتجة عن توقيع اتفاق الشراكة المصرية - الأوروبية، تحليل السلوك التصديرى للمنتجات وقياس معدلات القيمة المضافة للسلع التصديرية الفعلية حيث يجب أن ينصب الأهتمام الأكبر حول تحقيق زيادة فى العائد الاقتصادى والمالى للصادرات بعد توقيع الاتفاق.

وأضاف أن التركيز يجب أن يكون على هذه الجوانب لتفادى الأخطاء السابقة التى كانت تؤدى لإهدار قيمة الصادرات عن طريق تصدير سلع بسيطة أو خام بسعر تصديرى أقل خاصة وأن القيمة المالية للمقابل المادى فى مصر أصبحت حقيقية بعد تحرير أسعار الصرف.

وأكد أن تحقيق التكامل فى القطاعات الصناعية مع الاتحاد الأوروبى يجب أن يكون فى مقدمة ايجابيات اتفاق الشراكة مع أوروبا، فلا يعقل أن نصدر لها بترولا خاماً ثم نستورده بعد التكرير بأسعار عالية بينما تذهب أوروبا لعمل استثمارات مكملة لذات القطاع وفى مناطق أخرى بالعالم مثل كوريا.

وأوضح: من الضرورى أيضاً قياس سلوك التصدير لأوروبا ومدى تأثيره على إضعاف التوازنات فى السوق المحلية بمعنى قياس تأثير زيادة تصدير سلعة مثل الموالح أو غيرها من السلع على الأسعار والمعروض منها فى السوق المحلية خاصة وأننا نبحث عن مردود اقتصادى شامل (تجارة - استثمار - وفرص عمل) من مثل هذا الاتفاق.

وأكد أهمية توسيع المكون المحلى فى أية سلع تصديرية للسوق الأوروبية لتغطية المكاسب من الاتفاق.

وأشار تقرير صادر عن قطاع الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة الخارجية والصناعة حول أداء الصادرات والميزان التجارى مع أوروبا بعد مرور ٦ أشهر على تنفيذ الشق التجارى لاتفاقية الشراكة إلى حدوث تحسن ملحوظ خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ حيث ارتفعت صادراتنا لأوروبا إلى ٢ مليار دولار خلال النصف الأول من ٢٠٠٤ مقابل ١,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من ٢٠٠٣ بنسبة زيادة تصديرية ٢,٨٪.

د. نادر رياض

هلال شتا

كما أكد التقرير ارتفاع قيمة الصادرات المصرية غير البترولية لدول الاتحاد لتسجل ٦٣٩ مليون دولار خلال النصف الأول العام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٥٠١ مليون دولار خلال نفس الفترة من ٢٠٠٣ بارتفاع قدره ٢٧٪ فى حين انخفضت الواردات من الاتحاد عن نفس الفترة لتسجل ١,٣٦٩ لعام ٢٠٠٤ مقارنة ١,٤٤٤ مليار دولار خلال ٢٠٠٣ بانخفض نسبته ٥,٢٪.

وأكد التقرير أن الارتفاع فى قيمة الصادرات المصرية أدى إلى تحسن العجز فى الميزان التجارى الذى تراجع بنسبة ٢٢,٦٪.

وقال هلال شتا رئيس شعبة المصدرين بغرفة القاهرة التجارية: إن الاقتصاد المصرى يملك فقط مقومات لزيادة صادراته من المنتجات الزراعية فى مختلف مراحلها فقط، خاصة أن السوق الأوروبية يمكن أن تستوعب المزيد من صادراتنا فى هذا المجال.

أضاف: إن هناك مكاسب مضاعفة يمكن أن يحققها الاقتصاد المصرى من زيادة صادراته الزراعية لأوروبا، خاصة أننا نملك حالياً خبرات واستثمارات فى هذا المجال، كفيلة بتعظيم الاستفادة منها.

وحول إمكانية زيادة الصادرات الصناعية، قال هلال شتا: إن التنافس فى السوق الأوروبية بالمنتجات الصناعية بالغ التعقيد، كما أن المنتجات المصرية الصناعية الممكن تصديرها لأوروبا مازالت متواضعة جداً.

وتساءل: هل استفدنا فعلاً من المبالغ التى خصصها الاتحاد الأوروبى لتحديث الصناعة المصرية «٤٠٠ مليون يورو»، مؤكداً أن التحديث يمثل عاملا أساسيا فى تخفيض تكلفة الإنتاج، وبالتالى زيادة القدرة على المنافسة فى السوق الأوروبية.

فى الجانب الآخر، حذر نبيل الشيمى رئيس الإدارة المركزية للمجالس السلعية بوزارة التجارة الخارجية من تأثير انضمام الدول العشر الجديدة للاتحاد الأوروبى سلبياً على حركة صادراتنا، بسبب تماثل منتجاتها مع الصادرات المصرية، الأمر الذى يخلق تنافسا غير متكافئ مع مصر.

وقال: إن الملف الزراعى يمثل الجانب المهم للصادرات الزراعية، لأنه يواجه بعض العقبات التى تتمثل فى مواعيد التصدير والإعفاءات، بالإضافة لضغوط تنظيمات المزارعين على الحكومات الأوروبية للحصول على الحماية.

وأضاف أن دول شرق أوروبا المنضمة للاتحاد تملك ميزة نسبية فى المنسوجات والملابس الجاهزة وكذلك الصناعات التعدينية والتى تمثل نسبة عالية من الصادرات بعكس السلع المصرية التى تتحمل تكلفة نقل عالية للوصول لأسواق غرب أوروبا.